1

بعد نظام النعمة بالشكر وفتح الفترة بالحمد وعقبه بالتفرغ للشكر ورتب
الكرخي الشكر بالذكر اهتماما به وتأكيدا بإعادة العامل ليشمل المشار إليه
والشكر لما فيه من زيادة النعمة يتعلق بهما وعلى الثاني يتعلق بالشكر ويحتمل أن يتعلق
بالحمد ويحتمل أن يتعلق بكليهما لأنه هو الحامد والمحمود وعلى الكلام نفسه وذكر مرتبا فلا تراجع.
للحمد وما بعده لشكر فيتفرع وقوم قال إن الحمد يكون على السراء والضراء والشكر لا
يكون إلا على السراء وقال بعضهم في وجه وعقبه إلى آخره الحمد والشكر حمد الله أولا
وتعليم بالجملة الفعلية وثانيا بالجملة الاسمية ليفرض له في الحمد وهو يجمع
بين ما يقتضي الثبوت والدوام انتهى وما قالوا من أن الحمد فرع الشكر وأنه على الضد كما هذا البعض
لا ينافي ما ذكرنا فيمكن أن يكون المراد بالحمد الثناء بالجميل والله تعالى أعلم وشكر بالمضارع
قوله تعالى للدلالة على أن المراد بالشكر هو الشكر الدائم المستمر وأشرف العلوم هو علم التوحيد
لأن شرف العلم بشرف معلومه والله أجل من أن يعلم وصفاته فالعلم به
أجل العلوم وأشرفها والعارف بالله وجنح معروف وهو النعمة والحسان والإنعام جنح
معرفة وهو من التخسيس في بعض النسخ دون معرفا أو المعرفة وجمع معارفه وهي المعروف
ومن في قوله من تبعيضية بيان لما به التوصل للمعارف وأراد انقطاع التفكير التي
ينقطع منها النظر وتقوض بناء المعارف النظرية وسبيل تبيانها وللتبيين كان من المعارف
باعتبار أن من وتحتمل أن تتعلق بكون خاص حذف لدلالة السبيل الذي من التبعيضية موصلة
للتبيين وفصل الإيجاز بين التوحيد وذاك منشأها وأصل شائع يعلم غالبا بالاشتراك
للذات والصفات والأفعال وقد يكون ذاك بالأعلام
ومحض فضل الله والإنعام منذ التعرف وشرف العلم
والاحتياج والاهتداء للأمر الأعظم الأرفع فيه للجليل
جنته فاحتج بالدليل فجح فوسمه بتلك الحجة أو في باحتجاجه الحجة

3

قول المحشي في الحجة الرابعة الفعل يزيل الفرق بين قولنا السواد

وبين قولنا السواد موجود بالبديهة فلنا الضفا بوارضه أقسام متغيرة في الذهن والخارج كزيد

وعمرو فالحمل والوضع والإضافة في هذا القسم وتغيرة في الذهن والخارج كزيد مع نفسه

متحد مع نفسه وحدانية في الذهن فيصح الحمل والوضع نحو صرف الشيء على نفسه وتشفع الإضافة

إنه معلوم بالبديهة ومتحد في الخارج متغيرة في الذهن كالسواد فإن الذهن يتصور منه كون لونا

واللون أعم من السواد فيكون غيره وحدانية كونه ممكنا ومفتقرا إلى المحل ومغايرا لكل من الصور الذهنية

الثابتة للسواد في الذهن بالضروري مع القيام في الخارج وهذا القسم محل الحمل والوضح والإضافة

أما الحمل والوضح فللقيام في الخارج لأنه سبب صحة الحمل ولذلك امتنع الحمل حيث امتنع القيام

وأما الإضافة فبحسب التعدد في الذهن ولذلك امتنعت حيث حصل الاتحاد في الخارج مع نفس

الرابع التعدد في الخارج مع الاتحاد في الذهن وهو ظاهر لأن الجملة مركبة كما عرفت وفي

تلك الحالة إذا تقرر هذه القسمة الرباعية ظهر أن قولنا السواد موجود لا يلزم فيه

التعدد في الخارج بل يكفي فيه التعدد في الذهن فيستحيل أن يكون متغيرا في الخارج لأن التعدد

في الخارج يمنع الحمل والوضح كما تقدم انتهى قوله ولا يقال لم لا يجوز أن يكون

هذا الدليل جوابا عما استدل به الحصر على ابن زكريا بقوله لو كان الله موجودا لكان

يقال لم لا يجوز أن الموجود يقضي بنفي حمله عليه إذ لا بد حينئذ والحمل

الحمل مع الإضافة فحينئذ لم يصح أن العالم موجود أو السواد موجود ونحو ذلك إذ هو في قوة

قولنا الموجود موجود والثاني غير مفيد فهذا الأولى لا يكون صحيحا مفيدا فضلا عن أن يتوهم

ابن زكريا أن يرجح التصور فنقول إلى التصور ولا يقترن في قولنا مثلا السواد والسواد موجود

مع أن بديهة العقل تزيل تلك تفرقة بين التصور والتصريح والفرق بين قولنا السواد

والسواد موجود معلوم ولذلك كان من قال السواد وسكت حكم العقل بأنه ما نطق وما أثبت

وما نفى كلا ما فعيل إذا قال السواد موجود وغير موجود فقد نفى وأثبت وأتى بكلام

على صحة ما تكلم بالحجة ولو كان نفس كونه موجودا هو كونه نفسه لسواء لما حصل

الفرق المعلوم المذكور بالبديهة ومعنى قول المحشي قبل هذا فيقال إلى الدليل في التصورات البينة أن ما

يرجح التصريح هو قولنا السواد موجود إلى التصور وهو قولنا السواد الدليل على أن الله موجود على وجه شيء متعلقا لأن الدليل إنما يثبت به التصريح

وإنما يدرك التصور بالتعقل يعني فينتفي البرهان في إثبات هذا المطلب أو في إثبات وجود

شيء ما لكن ذلك معلوم البطلان فينتج ذلك كله أن الموجود زائد ولو جعل الواو بدل

الفاء في قوله

بعد في قوله فلا بد من كون الحسن ونحو الشبهة هاكذا لو لم يكن الوجود زايدا على الموجود لما صح
الحمل في قولنا مثلا السواد موجود اذ هو معنى قولنا الموجود موجود ولا امتنع اقامة الدليل على
ان اصل وجود شيء ما من الاشياء اي شيء كان ويرجع حينئذ الى التصور اكن لنا
حمل نبهنا فينتج ان الوجود زايد هذا بيان السؤال الذي يعاد الموجب بقوله لا يقال
انا نقول في الجواب الابيات الستة هي اشارة الى الجواب عن الزام عدم اقامة الحمل في قولنا
السواد موجود او العالم موجود او نحوه كما يقول ابن الملاحمي العرف فيتمة القيام المحمول
في قولنا السواد سواد وتعريفهما في قولنا السواد موجود الى قوله فان قيل والاهمال في
كلام الموجب راجع الى الحمل اي يحمل على الاهمال وايما حمل تواطؤ او حمل اشتقاق
التواطؤ حمل الجزء وحمل الاشتقاق حمل الخارج فقوله كالجزء والخارج مرتب على ما قبله
ويحتمل ان يرجع الاهمال الى التقسيم والتعاريف والقضية هي قولنا العالم موجود مثلا
صح الدليل في وجود المعلوم الابيات هذا جواب عن الزام رجوع التصور الى التصور وعن
صحة اقامة الدليل على وجود الصانع وبيان الجواب ان يقال يلزم من عدم الزيادة رجوع التصور
الى التصور وان لا فرق بين قولنا السواد وبين قولنا السواد موجود اذ قولنا السواد لم
يتضمن اليته شيئ بخلاف قولنا السواد موجود فانه تضمن اليته حمل على موضوعه ما يغاير
تعقلا وهما وان كان بعينه في الخارج فاعتبر فان هذا الوجه صحح اقامة الدليل على وجود المعلوم
ولم يخرج عن كونه تصورا لاجل التغاير المذكور المصحح للاستدلال والعمل وهذا الجواب ابن
ذكره الموجب لعلم ان غيره هو جوابه خمس وفي من قوله في وجود المعلوم بمعنى على قوله
وصح ثم العالم موجود اي صح هذا العمل ولم يضر بمنزلة قولنا الموجود موجود كما سبق
ولم يزد وجود الخارج هذا لما اقام من الادلة ان محلي يطلب وما اجعل من شبه الغايلين بان
وما اختاره من زيادته مما كما مر والباء بمعنى في قوله فتم اي من مذهب الشيخ او ان
الوجود زايد فما احار جوابا والله تعالى اعلم وبه التوفيق بفضله
الله وما اصعب حال الوجود اعترفوا على انه بديهي التصور منه ثم اختلفوا في
انه جزئي او كلي واجب او ممكن عرض او جوهر موجود والاعتبار لا تتفق
في الاشياء او واسطة وافراد كثيرة الماهيات او زايد وبعضه مشترك ومتواطئ او مشكك
والله الهادي

الفصل الثاني في اثبات العلم بالخالق

وتنزيهه وقد تقدم اي القسم الاول في اثبات العلم بوجود الصانع وان لهذا العالم صانعا
صنعه ومدبرا دبره وتقديم الكلام في اثبات الصانع واجب واما تقديم التنزيه

سبحانه

على الاثبات على رجوع التنزيه الى الذات بدون زيادة ولنعني ما يتوهم في الصفات الشوتية انها هي
الشاهد فاذا قدم التنزيه عن النقايص ومشابهة الخواص ثم اثبت له سبحانه على وجه يليق بجلاله
وهذا سر تقديم التنزيه في قوله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ص لما تم ما
معرفة الله مراتبا ثلاثا فبالمرتبة العليا

شرح أن الحصر الذي توصل الى معرفة الله على مراتب ثلاث متوالية أي يخص بعضا وهو قوله
ولا يكثر انوارا ومضر وانى قصر للضرورة وهو يتم مراتب فالحصر
أي الاستدلال به يسجنه على الملكوت كما بالملكوت عليه أولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد
وهذا كمل الحصر وفي كهر يق الخواص كما سبق في الكلام على نقطة
الاستدلال بثبوت الاختيار له سبحانه على كونه قادرا مريدا عالما الى غير ذلك من صفات الاختيار
ويحتمل ان يكون المؤلف اشار بالاختيار الى الاستدلال على ثبوت الطابع بطريق الامكان كما يشير اليه
على ان هذا الاحتمال لا ينافي الاول والله تعالى اعلم الحصر في المشابهة وهي اليق بسلم اكثر المتكلمين
الاستدلال بالاثر على المؤثر ان يحدث العالم واتقانها على ثبوت محدث قادر ومدبر حكيم هو
محكم الحاجات ومتقن الغايات فيستدل بحدوث الذات على وجود المحدث وكونه
قادرا وبتخصيصه على كونه مريدا وباتقانه واحكامه على كونه عالما وبثبوت هذه الثلاث على كونه حيا
فبطريق الاختيار اشار بالاستدلال بالامكان وبطريق الطبع اشار الى الاستدلال بالحدوث
فاختلف المتكلمون في منشأ احتياج الحادث الى الصانع فقيل الامكان وهو اختيار ناصر
الدين البيضاوي وجماعة وقيل الحدوث وهو مختار اكثر المتكلمين وقيل مجموعهما وقيل الامكان
بشرط الحدوث وسيأتي بيانه لك وبيان ان الحصر في الاستدلال بالامكان وبتوضيحه من الحصر في
قال الشهرستاني ومن دخل الى الله قرت مسافته حتى يرجع الى نفسه فانه
رجع فيخ في اختياجه اليه في تكونه وبقائه وتغلبه في اطوار الخواطر والغائبة ثم استبصر في آيات
الآفاق وعلم ان الآيات استشهد به على الملكوت لا الملكوت عليه أولم يكف بربك انه
على كل شيء شهيد فعرف الاشياء به ومنه وفيه وبالاشياء

ومن عرف فيخر الخ فهم لم يخمخ في شك ومن تعالى الى روح

انكشف
واحمل
ولا تكن من نعم

193

الخواطر الخ من خطه

ه من ذهب الى ان ذوات الخواص تختص بخواصها انتهى وقال ابن التلمساني
واذا ثبت انه فاعل بالاختيار فقد ثبت انه فاعل بالاختيار لا يفعل الا مع انكشاف ما ينبغي
له ان يقصد الى الشيء مع الجهل به بعد والانكشاف بالنسبة الى الباري تعالى لا يكون الا بالعلم
ت مشترح وضعه بالكبر والغفلة وانوهم احتمال ان يكون مرجعا نفيه وهو نقض على الله تعالى
ثبت انه عالم وامتنع ثبوت جميع الصفات سوى العلم انتهى
فصل في اثبات كونه تعالى قادرا واما فيزت الايجاب بالاختيار انه
هو المستلزم للقدرة وسائر الصفات الزائدة اما الايجاب بالذات فجاء انعلة والطبيعة
ح فلا يستلزم ان تكون تلك العلة او الطبيعة فاعلة مريدة عالمة حية
فصل الايجاب بالاختيار لما فرغ من البراهين القاطعة على ان هذه الصفات
سلوبة يحتاج معه الى كثير نظر انتهى ثم ذكر براهين ثلاثة اثبات بها ثم يحتمل ان يكون جعله
ثانيا باعتبار الذكر وان كان ثالثا في المرتبة فهو محتمل الاكثر ويحتمل ان يكون قال ثانيا في
ترتيبه بحسب الباعث البيضاوي وجمعه **قوله** هو الذي يريد ينبغي ان كثيرا من هو الذي يزعم
ليد في نسخ الكثير من الزاي ويحتمل ان تكون عبارة وذلك لحاجات العوالم
البيت اي وتوصيل الخير والثالث الى المعرفة بسبب حاجات العوالم في حدوثها وكمون خيرها
وافتقارها في كل احوالها الى مدبر قديم عالم ويحتمل ان يرجع الاشارة الى توصيل الخير والثاني وتكون
حاجات العوالم من جهة امكانها ويحتمل ان يرجع الكل الى تاويل المذكور **قوله** يعلم ما هو لازم مريد
اشارة الى ان تعلق الارادة تابع لتعلق العلم وانه سبحانه لا يقصد الا الى المعلوم لانه يقصد الى
الشيء بحسب الخير او الكمال او الى ما هو كمال لشيء بحيث يشتمل عليه جميع اقسام العلم
على هذا في الكلام قلب اي يريد ما هو عالم به اي من وجوه المقدور او مصرمه ويشتمل ان يكون
تابعة للامر ترتيبه ويجعل التعلق الغير المريد اشارة الى اقتداء سبحانه وانه لا يتعاصى عليه شيء
ولا شك ان الخير تستند اليه الحوادث لا بد ان يقع وبسبب ما وقع الا ما تستند اليه لما يسبق
بيانه **قوله** لو لم تكن عن اختيار يلزم ان الحوادث لو لم يكن وقعه عن اختيار بل كان عن ايجاب
ذاته لزم ما ذكر **وبيان ذلك** ان فعل الصانع العالم اما ان يكون لاجتلاب منفعة كذاته او اقتضاء
بطبعه او وجد باختياره وجهات التاثير محصورة في هذه الاوجه الثلاثة **و** وجه الحصر
ان كل مؤثر لا يخلو اما ان يصح منه الترك او لا والاول الفعل المختار والثاني اما ان يقع فعله
اقتضاء طبعه على نمط واحد ما صح او لا والاول الطبيعة والثاني العلة ثم نقول لا جائز
ان يكون المؤثر قديما لان ما بذاته كالعلة والمقتضى لما بطبعه لان ما يؤثر